

(21) التعاونيات .. والتنمية

قدم المدير العام لمكتب العمل العربى تقريراً إلى الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر العمل العربى التى عقدت فى الإسكندرية فى أبريل / نيسان 1995 بعنوان " التعاونيات .. والتنمية "

واختيار موضوع " التعاونيات والتنمية " ليكون موضوع تقرير المدير العام سنة 1995 بالذات كان اختياراً ملائماً وموفقاً . ذلك أن عام 1995 يتزامن مع الاحتفالات الدولية بمرور مائة وخمسين عاماً على بدء التجربة العملية الناجحة لرواد التعاونيات العملية فى روتشال فى إنجلترا عام 1884 ، وهى التجربة التى تعد نقطة انطلاق التعاون والتعاونيات المعاصرة.

كما يصادف عام 1995 مرور مائة عام على قيام " الحلف التعاونى الدولى (لندن عام 1895) ، وهو التنظيم الدولى غير الحكومى الذى يشكل تأسيسه واستمراره جهوداً دولية لمساندة وتعزيز نمو وتطور الحركة التعاونية الوطنية بأشكالها المختلفة.

قدم المدير العام للفصل الأول وعنوانه " التعاون والتعاونيات " بمدخل تابع فيه مراحل نشوء الحركة التعاونية منذ عام 1844 فى اسكتلندة وغيرها من الدول الأوروبية وأمريكا واليابان . كما استعرض التجربة العربية فى مجال التعاونيات .

وقدم المدير العام للفصل الثانى وعنوانه " التعاونيات والتنمية المتواصلة " بطرح العلاقة المؤكدة بين التعاونيات وجهودها ودورها فى التنمية المتواصلة . وأحيا الحديث عن المبادئ الأساسية التى تستند إليها جميع النشاطات التعاونية ، بما فى ذلك إسهامها فى التنمية المتواصلة.. وقال إن أهم هذه المبادئ.

(1) التنظيم الطوعى الحر ، الرقابة الديمقراطية.

(2) الاعتماد على الذات ومساعدة النفس.

(3) المسئولية التضامنية والعمل المشترك.

(4) التركيز على تلبية حاجات الأعضاء الأساسية.

(5) المساهمة فى التنمية الاجتماعية للمجتمع المحلى.

(6) التنمية البشرية.

(7) الكفاءة الاقتصادية.

(8) الاستفادة من العوائد وتوزيعها وفقاً لمساهمات الأعضاء.

ثم انتقل التقرير إلى طرح حقيقة التعاونيات من منظور قطاعى :

- التعاونيات والتنمية الريفية.
- التعاونيات بالشباب وللشباب.
- التعاونيات وعمل المرأة.
- التعاونيات وتأهيل المعوقين.
- التعاونيات والتدريب.

وعالج المدير العام فى الفصل الثالث وعنوانه " التعاونيات ودور منظمة العمل العربية " فى ثلاثة أقسام :

(1) اهتمامات منظمة العمل العربية:

اهتمت منظمة العمل العربية منذ تأسيسها بالتعاونيات ، والمعروف أن دستور المنظمة نص على أن من أهدافها القيام بالدراسات والبحوث فى مجال التعاونيات. وسجل المنظمة غنى بالفعاليات فى مجال التعاون .

(2) دور ومسئولية أطراف العمل:

من أكثر المسائل المزمنة المثيرة للجدل فى الفكر التعاونى والممارسات التطبيقية للتعاون هى مسألة تحديد إطار ونطاق العلاقة بين الدولة (السلطات العامة والمحلية) والحركة التعاونية .

وقد مرت أزمان كانت الدولة تعتبر التعاونيات مؤسسات خطيرة ، وأزمان تجاهلت الدول هذه المؤسسات وأخرى قبلت بوجودها والتعامل معها.

أما اليوم فإن مسألة العلاقات المتبادلة باتت تفرض نفسها . وقد أصبح من المقبول أن الدولة تدعم المؤسسات التعاونية وتعدد أشكال هذا الدعم.

ويقول المدير العام أن منظمة العمل العربية ترى أن يتوقف دور الدولة عند مرحلة قيام التنظيمات التعاونية وتتحدد ملامحها بحيث يتولى التعاونيون مهمة إدارة وتسيير هذه التنظيمات وفق القواعد والأسس التعاونية.

وترى منظمة العمل العربية أن التعاونيات يمكن ، بل وينبغى ، أن تكون أداة فاعلة ونشطة لتعزيز جهود الدولة ، وفى جميع الأحوال لا ينبغى أن تأخذ علاقة السلطات العامة والمحلية بالتعاونيات مفهوم علاقة الرئيس بمرعوسيه . وعلى التشريع التعاونى الناجح أن يراعى طبيعة التعاونيات وخصائصها.

ويضيف المدير العام أن أكثر المجالات التى يمكن أن تسهم فيها التعاونيات فى مواجهة آثار الإصلاح الاقتصادى هى:

- (1) توفير البيئة المناسبة للنمو وازدهار الاستثمارات الصغيرة.
- (2) تحقيق زيادة فى الدخول الحقيقية للأعضاء.
- (3) تأمين فرص عمل جديدة وحماية مصالح العاملين.
- (4) تطوير ودعم أنشطة القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد.

(3) التعاونيات ودور أصحاب العمل:

يعالج المدير العام فى هذا القسم ما كان هناك من فجوة وعدم الثقة بين أصحاب الأعمال والتعاونيات ، فتاريخ الحركة التعاونية هو - إلى حد بعيد - بمثابة صورة للصراع بين عنصر " العمل " و " صاحب العمل " ، كما أن الهدف الأساسى للتعاونيات هو التخلص من سيطرة رأس المال وأصحابه ، وإزالة الخصومة بين مصالح صاحب العمل ومصالح العمال.

ولكن هناك شواهد كثيرة الآن على أن أصحاب العمل ومنظماتهم غالبا ما يؤيدون ويشجعون التعاونيات ، خاصة تلك التى ينسب إليها عمالهم.

وهناك اقتناع لدى منظمة العمل العربية بأن التعاونيات يمكن أن تؤدى دورا مهما على صعيد الصناعات الصغرى من خلال إنشاء جمعيات تعاونية اختيارية ، تكون علاقاتها بالمؤسسات الكبرى التابعة لأصحاب الأعمال علاقات تقوم على الثقة المتبادلة التى تحول دون قيام تنافس ضار بجميع الأطراف.

وهذا يعنى أنه يمكن أن يكون التنظيم التعاونى للمؤسسات الصناعية الصغرى بمثابة جسر فى اتجاهين وهمزة وصل مفيدة بين هذه المؤسسات من ناحية والسلطات العامة.

(4) التعاونيات والحركة العمالية:

إن تقصى تاريخ الحركة التعاونية وتاريخ الحركة العمالية يوصلنا إلى اكتشاف مدى ارتباط وتلاحم الحركتين . منظمة العمل العربية تعتبر هذا التجانس النادر ووحدة المصالح بين الحركتين من أقوى العوامل التى ربطت الحركتين . ومن المؤكد أن الحركة التعاونية هى بالأساس حركة شعبية نشأت بين العمال باعتبارها ترجمة واستجابة لطلب هذه الفئة فى وضع حد لاستغلال رأس المال.

ومن المؤسف أنه رغم هذه الخلفية من العلاقات بين الحركتين ، فإن الممارسة أكدت لنا أنه يندر قيام تعاون منظم بينهما ، رغم أن مجالات العمل المشترك بينهما - بين التعاونيات والنقابات - ليست محدودة.

ويؤكد المدير العام أهمية تضافر الجهود والخطط والبرامج بين الحركتين لتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة أو منع تفاقمها.

(5) نتائج وتوجهات:

ويختتم المدير العام تقريره بتسجيل جملة من النتائج والتوجهات التي أسفر عنها التقرير وذلك على النحو التالي :

- (1) تعزيز الجهود لتنفيذ التوصيات الصادرة عن عشرات الندوات المتخصصة في مجال التعاون.
- (2) تحديث تشريعات التعاون.
- (3) تطوير أساليب عمل التعاونيات العربية وبرامجها.
- (4) تأمين الحلول لمشاكل التمويل وضعف الإمكانيات المالية بإنشاء البنوك التعاونية.
- (5) توفير قاعدة معلومات عن التعاونيات والأنشطة التعاونية.
- (6) نشر الثقافة التعاونية.
- (7) توحيد المصطلحات القانونية التعاونية.
- (8) تعزيز تبادل المعلومات والخبرات التعاونية.
- (9) تكثيف الاهتمام بالتدريب.
- (10) تقوية ودعم الاتحادات القطرية.
- (11) تخصيص يوم في كل سنة للاحتفال عربيا بيوم التعاون.
- (12) تحديد عقد عربي يخصص لتنظيم جهود التعاونيين.
- (13) توجيه وسائل الإعلام العربي نحو مزيد من الاهتمام بالحركة التعاونية.
- (14) تكوين إطار حكومي عربي (مؤتمر وزارى) لشئون التعاون.
- (15) تأسيس المؤسسة التعاونية العربية.